الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

قسم النظم السياسية والسياسات العامة

النظام السياسي في تركيا

إعداد

د. أحمد القيسي

أستاذ النظم السياسية المساعد

المرحلة الرابعة

٢٠١٦-٢٠١٧

الفصل الاول

المقومات الجيو- سياسية

اولاً: لعبت منطقة الأناضول دوراً حاسماً في التأريخ على الصعيد الاقليمي والعالمي، اذ شكلّت هذه المنطقة تقاطعاً لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي شكّلت قلب العالم القديم، فكانت "اسطنبول" عاصمة لثلاث من اكبر الامبراطوريات واقواها على مر العصور من الرومانية الى البيزنطية وانتهاء بالإمبراطورية العثمانية (١٢٨٨-١٩٢٤). ففي منتصف القرن الثالث عشر حضرت الى الاناضول سلالة آل عثمان وكانت احدى القبائل المسلمة المنتمية لعائلة "الاوغوز" التركية، ونظراً لبطولاتها في القتال، منح السلطان علاء الدين السلجوقي، زعيمها "ارطغرل بن جوندوز الب" مساحة من الارض يستقر عليها ويواصل فتوحاتها منها، استلم من بعده ابنه "عثمان" الذي يعود اليه تسمية الامبراطورية العثمانية بأسمها وتسلّح بالإسلام مواصلاً فتوحاته باتجاه اوروبا، ثم انتصر في العام ١٣٩٦ السلطان "بايزيد الاول" على التحالف الاوروبي الصليبي في معركة نيقوبولوس، الى ان جاء السلطان محمد الثاني، الملقب بـ "محمد الفاتح"، ففتح القسطنطينية عاصمة الامبراطورية البيزنطية عام ١٤٥٣ منهياً بذلك احد عوامل وجود الامبراطورية البيزنطية، ثم انتصر السلطان "سليم الاول" على الصفويين في معركة "جالديران" الشهيرة ١٥١٤، وبلغت الامبراطورية اوجها في عهد ابنه "سليمان القانوني" ، الملقب بـ "سليمان الرهيب" (١٥٢٠-١٥٦٦)، فكانت اقوى واكبر امبراطورية في العالم، وحكمت منطقة تمتد على مستوى قارات العالم الثلاث القديم في آسيا الصغرى والحجاز وبلاد العراق والشام ومصر والسودان والمغرب العربي والصومال والبلقان والنمسا وايطاليا ورومانيا وبلغاريا وارمينيا وجورجيا واليونان، الى ان ضعفت رغم الجهود المشهودة للسلطان "عبد الحميد الثاني"، وتفككت اثر دخولها الحرب العالمية الاولى، فأنهى "مصطفى

كمال أتاتورك "الخلافة سنة ١٩٢٢ واعلن قيام "جمهورية تركيا" الحديثة السنة ١٩٢٣.

في الحرب العالمية الثانية انشغلت تركيا بتحصين الداخل وبناء وتثبيت ركائز الدولة على اسس اتاتورك العلمانية الحديثة، حيث استعادة جزء من دورها الجيو–سياسي التاريخي لفترة قصيرة خلال الحرب الباردة عندما شكّلت حائطاً منيعاً في وجه المد الشيوعي لوقف زحفه الى أوروبا والشرق الاوسط، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٨٩، لقد كانت الفرصة سانحة امام تركيا الحديثة اكثر من اي وقت مضي لتلعب دوراً حاسماً على إعادة تشكل النظام الاقليمي والدولي، عبّر ما يعرف بأسم "العالم التركي" او "الفضاء التركي" الذي يضم دولاً تمتد من غرب الصين الى اوروبا. فقد كانت أنظار الشعوب التركية في هذه الدول شاخصة بأتجاه تركيا تحلم بأستعادة مكانتها وقيادتها الاقليمية، لكن الجمهورية التركية لم تكن قادرة على لعب دور اكبر إبّان تلك الفترة وما سبقها، يليق بمكانتها التأريخية والجغرافية والسياسية وذلك لعدة اسباب من بينها:

١. ضعفها في ميزان القوى مقارنة بدول مثل الاتحاد السوفياتي او الولايات المتحدة الامريكية او الدول الاوروبية الكبرى.

٢. عدم وجود دوافع ذاتية لقيادة المنطقة وانحسار التفكير في كيفية حماية الدولة والعلمانية الاتاتوركية، وكبح جماح الاقليات ولاسيما الكردية.

٣. عدم القدرة على ايجاد تفاعلات داخلية تدفع بأتجاه استغلال المعطيات الجيو–سياسية والجيو–استراتيجية لتحويل تركيا الى قوة كبرى اقليمية ودولية.

لكن مع استلام حزب "العدالة والتنمية" الحكم في سنة ٢٠٠٢، تغيرت المعطيات كلّياً، وعمل الحزب وقادته (ومازالوا يعملون) على إحداث تغييرات داخلية سياسية

واجتماعية واقتصادية، وعلى استغلال المعطيات الجيو- سياسية (Geopolitical) والجيو - استراتيجية (Geostrategic) لتحويل تركيا الى قوة كبرى في الوقت الذي تشهد فيه خريطة ما يسمى بـ "الشرق الاوسط" لإعادة تشكيل وتوزيع مراكز القوة والسلطة والقرار، وتتزاحم فيه القوى الاقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيو- استراتيجية.

ثانياً: الموقع الجغرافي

شكّل موقع تركيا الجغرافي تاريخياً ركيزة لانطلاقها نحو العالمية، ولا تشّذ المعطيات الجغرافية القائمة اليوم في تركيا الحديثة عن هذه القاعدة، حيث يحاول صنّاع القرار هناك استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي والارتقاء به للتحول نحو العالمية، وتكمن اهمية موقع تركيا في انها:

١. تتوسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا واوربا وافريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الاقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها، وتمتد الاراضي التركية بين آسيا واوربا، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي ٩٧% من مساحة البلاد ويضم عاصمة الدولة "انقرة" ويعرف بأسم "آسيا الصغرى" او "منطقة اناضول"، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق اوروبا ويضم اسطنبول.

٢. تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "اوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة "قلب العالم" (Heart Land) وفق نظرية هالفورد ماكندر الجيو- بولاتكيّية الامر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية او حاسمة في المجال الجيو- سياسي (pivotal State).

٣. هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلّما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، وللمقارنة فإن مساحة تركيا اكبر من ولاية تكساس بقليل، كما انها توازي تقريباً مساحة المانيا واسبانيا مجتمعتين، وتحد الجمهورية التركية ٨ دول بمساحة مشتركة مختلفة على الحدود: في الجنوب الشرقي جورجيا (٢٥٢كم) وارمينيا (٢٦٨ كم) واذربيجان (٩ كم)، وفي الشرق ايران (٤٩٩كم)، في الغرب اليونان (٢٠٦ كم)، وفي الشمال الغربي بلغاريا (٢٤٠ كم)، وفي الجنوب سوريا (٨٢٢ كم) والعراق (٣٥٢ كم)، ويتيح انتشار هذا العدد من الدول على حدودها حرية اكبر في اختيار سياسات او تحالفات او اقامة تجمعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي.

٤. تحدّها المياه من ثلاث جهات، البحر الاسود في الشمال وبحر إيجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما انها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكّلا تأريخياً محوراً للصراع بين الامبراطوريات والدول ايضاً، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الاسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حاولي ٣٠ كم وعرضه حوالي ١ كم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الابيض المتوسط عن طريق بحر ايجة طوله ٦٠ كم وعرضه يتراوح ١-٦كم، مما يعطيها القدرة على التحكم (to contol access) ويتيح لها التحوّل الى قوة مائة إضافة كونها قوة قارية.

ثالثاً: الشعب:

تحتل تركيا المرتبة الـ ١٧ عالمياً من حيث تعداد السكان، ويؤهلها هذا الكم البشري من لعب دور هام على الصعيد الاقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والدينية، اذ لا يكفي موقع الدولة الجغرافي ليؤهلها للعب ادوار اقليمية ودولية كبيرة، فلعدد السكان دور ايضاُ في ذلك.

١. من الناحية الديموغرافية : يشّكل الشعب التركي كتلة بشرية موازية بأهميتها للموقع الجغرافي للبلاد، ويغلب الطابع العمري الشاب على التركيبة السكانية ويعيش معظم الاتراك في المدن، وهذا يعني ان تركيا دولة فتية في المعيار الهرمي تتمتع بديناميكية شابة مقارنة بشعوب اوروبا على سبيل المثال التي اصبحت تعاني من انخفاض كبير في هذه الفئة العمرية حتى وصفت قارة اوروبا "بالقارة العجوز"، كما ويشكّل تعداد الشعب التركي عنصر توازن مع المحيط الاقليمي القريب الفارسي والعربي والاوروبي بما يسمح بممارس تأثير في أربع جهات لا سيما في "العالم التركي" الذي يضم حوالي ٢٠٠ مليون نسمة من غرب الصين الى حدود اوروبا.

٢. من الناحية الاقتصادية: تشكّل الفئة الشابة الركيزة الاساسية التي يقوم عليها اقتصاد البلاد الذي شهد قفزات ايجابية خلال السنوات القليلة الماضية، ويبلغ تعداد القوة العاملة في تركيا حوالي ٢٣,٥ مليون نسمة اي ما يفوق التعداد السكاني لسوريا على سبيل المقارنة، تشكل هذه الفئة قوة دافعة بنشاطها وطاقاتها الانتاجية بما يتناسب مع الدور الذي تريد تركيا ان تلعبه في محيطها الاقليمي، كما انه يؤهلها لأن تكون بالنسبة لأوروبا كما الصين بالنسبة للعالم لا سيما في مجال الصناعات الخفيفة والمتوسطة واليد العاملة الرخيصة.

٣. من الناحية الثقافة والدينية: يمكن القول ان تركيا الحالية تشكّل من ناحية التعدد العرقي والديني والثقافي صورة مصغّرة عن السلطنة العثمانية وإن بنسب واحجام مختلفة، صحيح ان اتاتورك نجح إبان إعلان استقلال الجمهورية في سنة ١٩٢٣ ان يلغي مفهوم الاقليات من الناحية العرقية ليحقق انتصار في إطار إعادة تركيب الامة وبناء الدولة عبر رسم وحدة عرقية للامة التركية بأعتبار الموجودين على اراضي الجمهورية اتراكا لغة وثقافة وتراثا في وقت كانت فيه عواصف الاضطرابات الناجمة عن سوء التعامل مع الاقليات تعصف بالمنطقة، اما اليوم فالاتجاه نحو إعطاء

حقوق اوسع للاقليات العرقية ولا سيما الكردية بشكل يؤسس لنموذج الدولة القوية المتعددة الاعراق والاديان وللإسلام المعتدل، وفي هذا الاطار فإن لتركيا اهمية استراتيجية فيما يتعلق بمحاربة نموذج صراع الحضارات والاديان واستبداله بنموذج تعايش الحضارات والاديان، وجدير بالذكر ان القومية التركية قوية جداً لدى الشعب التركي المسلم وهي تعتمد على عنصر اللغة والادب والشعر والموسيقى بما يؤمن لها عمقاً تأريخياً ويعطيها القدرة على التواصل مع باقي شعوب المنطقة نظراً للخبرة التأريخية التي يحظى بها هذا الشعب قومياً واسلامياً.

٤. من الناحية العسكرية: نستطيع ان نلاحظ ان لموقع تركيا بين آسيا واوربا وطبيعتها الطبوغرافية الجبلية والسهلية والساحلية ومناخها المتنوع انعكاس على شخصية الشعب التركي، يولّد توليفة من السلوك المعتدل لدى التركي مع القدرة على التأقلم وقوة الشخصية والكرم والنخوة مع القدرة على العطاء والصبر، وتشكل هذه الصفات عناصر مثالية لشعب مقاتل يشكّل الجيش دوما ركيزته الاساسية في بناء الدولة والارتقاء الاقليمي والدولي. بما يعطي الاتراك سمة مميزة وقيمة مضافة على غيره من الشعوب في هذا المجال.

رابعاً الموارد الطبيعية الزراعية والصناعية والمياه والسياحة

تعد المنسوجات والمواد الغذائية والمشروبات والكهربائيات والسيارات والصناعات العسكرية والجلود من اهم المنتجات التركية، كما ان فيها من المعادن ٧٧ نوعاً من اصل ٩٠ نوع معروف ومستخدم في العالم. وتشير نتائج الابحاث الى ان معدن (دولوميت) يحتل المركز الاول في مجال حجم احتياطي المعادن الموجود في تركيا حيث يخمن مقداره بحوالي ١٥,٨ مليار طن، علماً إن الدولوميت معدن كلسي نادر يستخدم في صناعة الزجاج والسيراميك لأحتوائه على مركبي كاربونات الكاليسيوم والصوديوم.

وتشير معطيات العلمية الى ان المرمر يحتل المركز الثاني بحجم مخزونه البالغ ١٣.٩ مليار طن يليه على التوالي فحم الليغنيت بمخزونه البالغ ١٢,٣ مليار طن، والملح الصخري بـ ٥,٧ مليار طن، ومعدن البور بـ٣ مليارات طن والنحاس بـ١,٩ مليار طن والفحم الحجري بـ١,٢ مليار طن. اما مخزون الذهب في تركيا فيقدر بحوالي ٦٥٠٠ طن والفضة ١٩٢٦ طن. وتقدر القيمة الاجمالية لاحتياطات هذه المعادن في تركيا بحوالي ٢,٥ تريليون دولار ، تجدر الاشارة الى ان تركيا تملك ٧٢% من احتياطي العالم من معدن البور. وفيها الحديد والرصاص والخارصين والنحاس كما ان تركيا تعد من اكبر منتجي معدن الكروم في العالم وهناك احتياطات نفط صغيرة في جنوب شرق البلاد أما في مجال الزراعة يشكل القطن والشاي والتبغ والزيتون والعنب والحمضيات والفاكهة والخضروات والحبوب والشعير اهم المحاصيل الزراعية في البلاد وتركيا هي من اكبر منتجي البندق في العالم. ومن جانب آخر فتشكل السياحة احد اهم اعمدة الاقتصاد التركي وخاصة في العقود الاخيرة حيث بلغ عدد السائحن (٣٠,٩٢٩,١٩٢) سائح في عام ٢٠٠٨، وهؤلاء انفقوا اموالاً بقيمة (٢١,٩) مليار دولار وتشتهر تركيا بجمال طبيعتها وشواطئها التي لا تقل اهميتها عن الريفيرا الفرنسية بالاضافة الى العديد من المناطق السياسية الاخرى.

وتعد تركيا احدى دول مجموعة العشرين التي تساهم بأكثر من ٨٠% من اجمالي الانتاج ومن التجارة العالمية.

الفصل الثاني

النظام السياسي في تركيا

اولاً: اشار الدستور التركي لسنة ١٨٨٢ الى ان النظام السياسي في تركيا جمهورية ديمقراطي "برلماني" علماني، وإذا ما نظرنا الى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام ١٩٨٢ من الناحية النظرية، فإننا لن نجد ما يميّزه على اعتبار انه نظام ديمقراطي محدود الاطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على ايقاع العلمانية الاتاتوركية التي يحميها الجيش، وفوق هذا فهو علماني متشدد تجاه وجود الدين في الفضاء العام في بلد شكّل في وقت من الاوقات مركزاً للحضارة الاسلامية لعدّة قرون و ٩٩% من شعبه من المسلمين.

ونتيجة لهذا الاطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركية اية تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل او على توجهات الدولة في الخارج، وحتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي ان يوّلد تغييرا على هذا الصعيد، كان الجيش يتدخل لأجهاضه وإعادة الامور الى نصابها من جديد.

اخذ الدستور التركي لعام ١٩٨٢ بالنظام البرلماني كنظام لحكم الدولة والذي بموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ووظائف كل سلطة من هذه السلطات الثلاث وعلاقة الواحدة منها مع السلطات الاخر[i]ى، والتي سوف نتناولها فيما يلي:

اولا: السلطة التشريعية: تتكون السلطة التشريعية في تركيا بموجب دستور عام ١٩٨٢ من مجلس واحد وهو المجلس الوطني التركي الكبير[ii]، والذي يعد اعلى سلطة دستوري في الجمهورية التركية فالحكومة تباشر اعمالها بعد حصولها على ثقة المجلس وتسقط عند سحب الثقة من قبله[iii]، ويمارس المجلس صلاحية التشريع وفقاً للمادة (٧) من الدستور التركي وهي صلاحيات لا تفوض[iv]، وبموجب دستور عام ١٩٨٢ يتكون المجلس من (٤٠٠) عضو ينتخبون بالاقتراع العام من قبل الشعب وقد زيد هذا العدد مرتين، الاولى كانت عام ١٩٨٧، اذ رفع عدد اعضاء المجلس لـ

(٤٥٠) عضواً، والمرة الثانية كانت في عام ١٩٩٥، اذ وصل عدد اعضاء المجلس الى (٥٥٠) عضواً، وينتخب هؤلاء الاعضاء كل خمسة سنوات وقد اصبح بعد التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٧ لمدة اربع سنوات، كما يحق للاعضاء الترشيح لأكثر من دورة نيابية[v].

ويعقد المجلس جلساته بحضور ما لا يقل عن ثلث عدد اعضاء المجلس بحسب المادة (٩٣) من الدستور وتتخذ القرارات داخل المجلس بالاغلبية المطلقة للحاضرين على ان لا يقل عن ربع اجمالي الاعضاء مضافاً اليه صوات واحد وذلك بحسب المادة (٩٦) من الدستور[vi]، وتبدأ الدورة الاولى للفصل التشريعي للمجلس كل عام في الاول من شهر ايلول، ولا تتجاوز اجازته التشريعية ثلاثة اشهر في السنة الواحدة، ويجوز دعوته للانعقاد خلال تلك المدة بناءاً على طلب رئيس الجمهورية بمفرده او مجلس الوزراء[vii].

كما يمكن لرئيس المجلس ان يدعو المجلس الى الانعقاد بمبادرة منه او بطلب مكتوب من خمس اعضاء المجلس الوطني الكبير[viii]، اما اهم اختصاصات المجلس فقد نصت عليها المادة (٨٧) من الدستور[ix]، وهي ما يلي:

١. سن القوانين وتعديلها والغائها.

٢. الاشراف على مجلس الوزراء والوزراء.

٣. تخويل مجلس الوزراء سلطة اصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في امور معينة وذلك في اثناء حالة الطوارئ، وفي مدة سريان القوانين العرفية بحسب المادة (٩١) من الدستور.

٤. مناقشة واقرار الميزانية العامة، مشروع القانون الخاص بالحسابات النهائية، واتخاذ القرارات بشأن طبع العملة.

٥. التصديق على الاتفاقيات الدولية، واعلان الحرب.

٦. اعلان العفو وفقاً للدستور، وذلك بقرار يصدر بأغلبية اصوات ثلاثة اخماس اعضاء المجلس الوطني الكبير.

٧. ممارسة الصلاحيات واداء المهام المتوخاة في مواد الدستور الاخرى[x].

كما ويحق للمجلس اصدار قرار بشأن اجراء انتخابات مبكرة، او تأجيل الانتخابات المقررة، مع امكانية اجراء انتخابات تكميلية عند حدوث شواغر في اعضاء المجلس، وتجري الانتخابات التكميلية مرة واحدة فقط في كل مدة انتخابية، ولا يجوز اجراء الانتخابات التكميلية إذا لم يبقى سوى عام واحد على موعد الانتخابات العامة.

وقد حددت المادة (٩٤) من الدستور رئاسة المجلس والتي تتكون من رئيس المجلس ونائبه والاعضاء الاداريين المنتخبين من بين اعضاء المجلس الوطني الكبير، وتعبر هذه الرئاسة في تكوينها عن التمثيل النسبي للاحزاب السياسية الممثلة في داخل المجلس[xi]، ويشترط حصول الحزب على نسبة ١٠% من اصوات الناخبين لكي يحصل على تمثيل في المجلس الوطني الكبير[xii]، اما فيما يخص شروط العضوية في المجلس، فقد نصت عليها المادة (٧٦) من الدستور وذلك وفق التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٦، ان لكل مواطن تركي يتجاوز عمره ٢٥ سنة مؤهل لأن يصبح نائباً في المجلس، بعد ان كان يشترط بلوغه الثلاثين سنة، ويمنع الترشيح للمجلس[xiii]،لكل من ما يأتي:

١. الشخص الذي لم يكمل تعليمه الابتدائي.

٢. من لا يتمتع بالاهلية القانونية (القاصر).

٣. من لم يؤدي الخدمة العسكرية.

٤. من كان ممنوعاً من العمل في الدوائر الرسمية.

٥. من كان محكوماً عليه بسبب ارتكابه جرائم مخلة بالسمعة مثل السرقة، والرشوة، والفساد، والاختلاس، والتزوير، واستغلال المشاعر الدينية، واعلان الافلاس الكاذب، والتلاعب في المناقصات الرسمية والبيع والشراء.

٦. من كان مداناً بأرتكاب جرائم تتعلق بأفشاء اسرار الدولة.

٧. من كان محكوماً عليه، بسبب ممارسة عمليات ارهابية وايديولوجية او التحريض على مثل هذه العمليات.

وقد نصت المادة (٧٦) ايضاً، على انه لا يترشح الاشخاص للانتخاب الا في حالة الاستقالة من مناصبهم وهم كل من القضاة وممثلي النيابة العامة، واعضاء الاجهزة القضائية العليا، واعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي، واعضاء مجلس التعليم الاعلى، وافراد القوات المسلحة ومن خلال ما تقدم نلاحظ ان ما نص عليه دستور عام ١٩٨٢ للسلطة التشريعية مقارنة بدستور عام ١٩٦١،يمتاز بما يلي[xiv]:

١. ان دستور عام ١٩٨٢ قد حصر السلطة التشريعية في يد هيئة واحدة والمتمثلة بالمجلس الوطني الكبير، وهو عكس ما كان معمولاً به بموجب دستور عام ١٩٦١، اذ كانت السلطة التشريعية تتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ، ومجلس النواب، وان الغاء نظام المجلسين ربما يعود سببه الى تجنب الاشكالات التي تواجه العملية التشريعية والتي كان يعاني منها النظام السياسي التركي في فترة نظام المجلسين والسعي الى توحيد الآراء ووجهات النظر الى اقصى حد ممكن لتسهيل سير العملية التشريعية وسرعة اصدار القوانين.

٢. تمديد الدورة النيابية للمجلس لخمسة سنوات بعد ان كانت لمدة اربع سنوات.

٣. تخفيض عطلة المجلس وجعلها ثلاثة اشهر، وذلك بموجب دستور عام ١٩٨٢ بعد ان كانت لمدة خمسة اشهر بموجب دستور عام ١٩٦١.

٤. تسهيل عملية انعقاد المجلس الوطني الكبير، واصدار التشريعات وذلك من خلال تخفيض النصاب القانوني لأنعقاده من اغلبية عدد الاعضاء بموجب دستور عام ١٩٦١، الى ثلث عدد الاعضاء بموجب الدستور الحالي، دستور ١٩٨٢.

ثانياً: السلطة التنفيذية: تتكون السلطة التنفيذية بموجب دستور عام ١٩٨٢ من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، ومجلس الامن القومي، اذ يعدهم الدستور اساس السلطة التنفيذية في الجمهورية التركية[xv].

١. رئيس الجمهورية:

يعد رئيس الجمهورية على رأس الدولة، ويمثل الجمهورية التركية ، ووحدة الشعب التركي، ويكون ممثلاً للدولة ووحدة الامة، والضامن لتنفيذ الدستور، وانتظام العمل في اجهزة الدولة[xvi]، وينتخب الرئيس في السابق من قبل المجلس الوطني الكبير ومن بين اعضائه لمدة رئاسية واحدة مدتها سبع سنوات[xvii]، اما الان وبعد التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٧، فينتخب الرئيس من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام، لمدة خمس سنوات ومن الممكن انتخابه لمدتين على الاكثر، وينتخب الرئيس من بين اعضاء المجلس الوطني الكبير على ان لايقل عمره عن اربعين سنة، وان يكون قد انهى تعليمه العالي وقد ينتخب ايضاً من بين المواطنين الاتراك الذين يستوفون هذه الشروط[xviii]، ولهم اهلية الترشيح لعضوية المجلس الوطني الكبير، مع شرط اضافي يتمثل في اقتراح ما لا يقل عن خمس عدد اعضاء المجلس ترشيحه لمنصب رئاسة الدولة[xix]، ويتوجب على الرئيس المنتخب الاستقالة من حزبه ان كان عضواً في حزب سياسي، وان يوقف عضويته في المجلس الوطني الكبير اذا كان عضواً

فيه[xx]،لكونه جزءاً من السلطة التنفيذية فأنه يقوم بضمان تنفيذ الدستور والعمل المنظم والمنسق لأجهزة الدولة، وبذلك تكون الواجبات التي يلتزم بأدائها والصلاحيات التي توكل اليه لممارستها بما يتماشى مع الشروط المنصوص عليها بالدستور[xxi]، ولتحقيق هذه الغاية فأن الواجبات التي يجب ان يؤديها رئيس الجمهورية او السلطات التي يجب ان يمارسها طبقاً لما ورد في المادة (١٠٤) من الدستور[xxii]، وقد تضمنت ما يأتي:

- الصلاحيات المتعلقة بالتشريع وتتضمن :

ا- القاء الخطاب الافتتاحي في المجلس الوطني الكبير في اليوم الاول من السنة التشريعية، اذا رأى ضرورة لذلك.

ب- دعوة المجلس الوطني الكبير الى الانعقاد عند الضرورة.

ج- اصدار القوانين.

د- اعادة القوانين الى المجلس الوطني الكبير ليتم اعادة النظر فيها.

هـ- اجراء الاستفتاء على التشريعات المتعلقة بتعديل الدستور عند الضرورة.

و- تقديم التماس الى المحكمة الدستورية لألغاء جزء او كل من بنود معينة من القوانين والمراسيم الجمهورية التي تمتلك قوة القانون او القواعد الاجرائية الخاصة بالمجلس الوطني الكبير على اساس انها غير دستورية من حيث الشكل او المضمون، وقد استخدم الرئيس كنعان افرين هذه الصلاحية عندما اعترض على قانون صدر من المجلس الوطني الكبير، سمح فيه بأرتداء الحجاب من قبل الطالبات في الجامعات، لكونه يتعارض مع الدستور ومبادئ الكمالية والعلمانية وقررت المحكمة الدستورية الغاء هذا القانون في آذار ١٩٨٩.

ز. الدعوة الى اجراء انتخابات جديدة للمجلس الوطني الكبير[xxiii].

- الصلاحيات المتعلقة بالوظائف التنفيذية وتتضمن[xxiv]:

أ- تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته، وتعيين الوزراء واقالتهم بناء على اقتراح رئيس الوزراء .

ب- ترأس جلسات مجلس الوزراء او دعوته الى الاجتماع تحت رئاسته عند الضرورة.

ج- قبول اوراق اعتماد ممثلي الدولة التركية لدى الدول الاخرى، وقبول اوراق اعتماد ممثلي الدول الاخرى المعينين لدى تركيا.

د- تمثيل القيادة العليا للقوات المسلحة نيابة عن المجلس الوطني الكبير، واتخاذ القرارات المتعلقة بتعبئة القوات المسلحة التركية، وتعيين رئيس الاركان العامة.

و- دعوة مجلس الامن القومي للانعقاد برئاسته.

ز- اعلان الاحكام العرفية، وحالة الطوارئ، واصدار قرارات لها قوة القانون، بما يتفق وقرارات مجلس الوزراء المنعقد برئاسته، والتوقيع على القرارات.

ط- الغاء العقوبات المفروضة على اشخاص بعينهم كلياً او جزئياً وذلك بسبب مرض مزمن او عجزهم او كبر سنهم.

ح- تعيين اعضاء ورئيس المجلس الاشرافي للدولة، مع اصدار التعليمات للمجلس بأجراء استفسارات وتحقيقات.

ك- تعيين اعضاء المجلس الاعلى للتعليم العالي ورؤساء الجامعات.

- الصلاحيات المتعلقة بالسلطة القضائية وتتضمن:

أ- يعين رئيس الجمهورية بموجب المادة (١٠٤) من دستور عام ١٩٨٢ اعضاء المحكمة الدستورية، وربع اعضاء مجلس الدولة، والمدعي العام ونائبه في محكمة الاستئناف العليا، واعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا، واعضاء المحكمة الادارية العسكرية العليا، واعضاء المجلس الاعلى للقضاء والمدعين العامين.

ب- يقوم الرئيس بأداء الواجبات الموكلة له بموجب الدستور والقوانين، وكذلك تضمن دستور عام ١٩٨٢ عدم مسؤولية رئيس الجمهورية سياسيا عن شؤون الحكم امام المجلس الوطني الكبير، الا في حالة الخيانة العظمى[xxv].

وبهذا فأن سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية التركي قد تزايدت بموجب دستور عام ١٩٨٢ على حساب السلطتين التشريعية وباقي مؤسسات السلطة التنفيذية، مما اتاح امتيازات كبيرة للسلطة التنفيذية تفوق ما تمتعت به الدساتير الاخرى، بل ان قسماً من رؤساء الدولة مارسوا صلاحيات تفوق الممنوحة لهم نظراً لما كانوا يتمتعون به من صفات شخصية وقيادية[xxvi].

٢. مجلس الوزراء:

يتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء والوزراء، الاول يختاره رئيس الجمهورية من بين نواب المجلس الوطني الكبير[xxvii]، اي زعيم حزب الاغلبية (الحزب او التكتل) الفائز بالانتخابات العامة بتشكيل الحكومة او الوزارة، وان يمكن تكليف غيره في حال اخفاقه في اقناع الاحزاب الاخرى في تشكيل حكومة ائتلافية[xxviii]، اما الوزراء فيقوم رئيس الوزراء باختيارهم، والذين ليسوا بالضرورة نواب في المجلس الوطني الكبير وانما من المؤهلين للانتخابات كنواب في المجلس[xxix]، وتعرض قائمة اسماء الوزراء على رئيس الجمهورية للموافقة عليها[xxx]، وقد يطلب رئيس الجمهورية في بعض الاحيان ادخال بعض التغييرات على تلك القائمة، وطبقاً

للدستور ينبغي ان يقوم رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة بتقديم هذه القائمة خلال مدة معقولة لم يتم تحديدها بدقة، اون اجاز الدستور لرئيس الجمهورية الدعوة لأجراء انتخابات جديدة في حال عدم تشكيل حكومة خلال خمسة واربعين يوماً، وبعد موافقة رئيس الجمهورية على القائمة تقدم الى المجلس الوطني الكبير، ليبدأ مجلس الوزراء بممارسة وظائفه دون انتظار نتيجة التصويت على ثقة المجلس الوطني الكبير[xxxi]، كما ان منح الثقة لمجلس الوزراء يترتب عليه بموجب المادة (١٢٢) من الدستور مهام ومسؤوليات سياسية على رئيس الوزراء تحقيقها[xxxii]، وتتضمن ما يلي:

أ- يكفل رئيس الوزراء بأعتباره رئيساً لمجلس الوزراء التعاون بين الوزراء وان يشرف على تنفيذ السياسات العامة الحكومة.

ب- المسؤولية المشتركة لأعضاء مجلس الوزراء في تنفيذ برنامج الحكومة.

جـ- مسؤولية الوزير امام رئيس الوزراء، ويكون مسؤولاً ايضاً عن شؤون مجلس الوزراء المتعلقة بأختصاصه، وعن افعال وانشطة الموظفين التابعين له.

د- يكفل رئيس الوزراء ممارسة الوزراء لمهامهم طبقاً للدستور والقوانين ، ويتخذ التدابير التصحيحية لتحقيق هذه الغاية.

اما اختصاصات مجلس الوزراء فهي تتمثل بالوظيفة الاساسية في صنع السياستين الداخلية والخارجية، وضمان تنفيذها ، وتطبيق القوانين ، واقتراح مشروعات القوانين فضلاً عن الاختصاصات الآتية[xxxiii]:

أ- اصدار قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من المجلس الوطني الكبير، من دون ان يحدد مجالات معينة لهذا التفويض، ويتمتع مجلس الوزراء بسلطة اصدار القرارات عند اعلان حالة الطوارئ او الاحكام العرفية.

ب- لمجلس الوزراء سلطة تنظيمية في المجالات المالية والاقتصادية، كأتخاذ قرارات تتعلق بالرسوم والضرائب الكمركية في مجال التجارة الخارجية.

جـ- اختصاص مجلس الوزراء في مجال الامن القومي وأعداد القوات المسلحة ، كما يرأس رئيس الوزراء اجتماعات مجلس الامن القومي في حالة عدم اشتراك رئيس الجمهورية في تلك الاجتماعات[xxxiv].

د-حق مجلس الوزراء في التصديق على المعاهدات الدولية، او تحديد مدة سريانها من دون الرجوع الى المجلس الوطني الكبير.[xxxv]

وبهذا فأن الحكومة (مجلس الوزراء) تخضع نظرياً لسلطة المجلس الوطني الكبير، وبالرغم من ذلك فأنها تتمتع بصلاحيات قانونية ونفوذ اوسع، وذلك بسبب تماسها مع الواقع السياسي والاقتصادي وتعاملها مع متغيراته، مع امتلاكها الاغلبية اللازمة في المجلس الوطني الكبير وهو ما يساعدها في استمرار عملها[xxxvi]، كما انها تتمتع بصلاحيات تنفيذية لا يشاركها فيها احد، فهي تقرر السياسة العامة للدولة ، وتنفذ القوانين، ولها حق المبادرة التشريعية بعد احالة قراراتها المتخذة الى المحكمة الدستورية لمنحها الصفة الرسمية قبل تطبيقها.[xxxvii]

٣. مجلس الامن القومي:

ان من اكثر النقاط المثيرة للجدل في الدستور التركي لعام ١٩٨٢ هو موقع المؤسسة العسكرية التي نصبت نفسها للدفاع عن المبادئ الاتاتوركية منذ تأسس الجمهورية التركية، فهي لم تتورع عن التدخل بشكل غير مباشر من خلال ممارسة الضغوط على المؤسسات المدنية او بشكل مباشر عبر الانقلابات العسكرية، فقد حفظت المؤسسة العسكرية لنفسها دوراً رقابياً وتنفيذياً في الحياة السياسية بر مجلس الامن القومي[xxxviii]، فقد كان الهدف من إنشاء مجلس الامن القومي هو تقديم

النصح للحكومة فيما يخص شؤون الامن القومي داخلياً وخارجياً[xxxix]،فبعد انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ سيطر الجيش بصورة مباشرة على مجلس الامن القومي والذي تشكل برئاسة الجنرال كنعان ايفيرين والذي اعلن عن حل البرلمان والوزارة وايقاف العمل بدستور عام ١٩٦١، وقد منحت صلاحيات السلطة التشريعية كافة الى مجلس الامن القومي التركي بموجب القانون المرقم (٢٣٢٤) الصادر في ١٢ ايلول ١٩٨٠[xl].

فبعد الانقلاب العسكري في ١٢ ايلول ١٩٨٠، توسع عمل مجلس الامن القومي وذلك عن طريق تأسيس اللجان التابعة له في مختلف المجالات، وهو ما يدل على توسع دور الجيش في صنع القرار السياسي التركي على الصعيدين الداخلي والخارجي[xli]، ويتكون مجلس الامن القومي من رئيس الوزراء ورئيس الاركان العامة ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية وقادة افرع القوات المسلحة (البرية والبحرية والجوية) وقائد الشرطة، وتعقد جلساته برئاسة رئيس الجمهورية[xlii]، وان النواة الاولى لهذا المجلس قد وضعت ابان الانقلاب العسكري الاول عام ١٩٦٠، فقبل تأسيس مجلس الامن القومي، تأسست عدة مؤسسات تعنى في مجال الامن القومي منذ عام ١٩٢٢ مثل لجنة الحرب، ومجلس الدفاع الاعلى الذي تشكل عام ١٩٣٣، والمجلس الاعلى للدفاع القومي الذي تأسس عام ١٩٤٩[xliii].

ويعقد مجلس الامن القومي جلساته الاعتيادية مرة واحدة كل شهر برئاسة رئيس الجمهورية الذي يعد برنامج الاجتماع مع الاخذ بالاعتبار بأقتراحات رئيس الوزراء ورئيس هيئة الاركان العامة للجيش[xliv]، ويمكن دعوة وزراء آخرين او غيرهم لحضور اجتماعات مجلس الامن القومي طبقاً لجدول اعماله[xlv]، اما وفي حالة غياب رئيس الجمهورية ينوب عنه في رئاسة الجلسات رئيس الوزراء.

وفيما يتعلق بالاجتماعات الطارئة فتقع ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يدعوا اليها عند الضرورة[xlvi].

أما أبرز وظائف مجلس الامن القومي التركي فهي ما يأتي:

١. اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بتطبيق سياسة الامن القومي.

٢. وضع التدابير المتعلقة بالبرامج والخطط القومية فضلاً عن تثبيت الاهداف القومية التي تترسخ بتحقيق الامن القومي للدولة.

٣. وضع الاسس العامة لتحقيق الاهداف القومية والقيام بتقييم مسيرة التطورات القومية على الاصعدة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية، فهي التي تمثل عناصر قوة الامن القومي ذات التأثير المستقبلي في سياسة الدولة.

٤. اتخاذ الاجراءات الضرورية للحفاظ على وجود الدولة واستقلالها وتكاملها وعدم تجزئتها وحماية امن وسعادة المجتمع التركي[xlvii].

٥. القيام بالاجراءات الضرورية لتوحيد القيم والمبادئ القومية التي ارساها مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك ومن خلال التحولات التي قام بها والحفاظ على الافكار الاتاتوركية لدى الجمهورية التركية.

٦. اتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع القواعد العامة في اطار خدمات التخطيط والتطبيق والاستراتيجية الضرورية لتأمين حالة الوقوف بوجه التهديدات داخل وخارج تركيا.

٧. قيام الدولة في الظروف الاستثنائية واعلان قوانين الطوارئ واعلان النفير العام في اطار التهيئة للحرب واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لحماية الوطن في حالة اعلان الحرب.

٨. وضع الاسس العامة للتخطيط التي سيتم العمل بها ومسؤوليات الدفاع القومي.

٩. القيام بالاجراءات اللازمة لتأمين الميزانية السنوية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، والمالية والدفاعية والخدمات العامة التي تتطلبها سياسة الامن القومي.

١٠. أتخاذ القرار بقبول او رفض الاتفاقيات التي عقدت بين تركيا وبين الدول الاخرى، او التي ستعقد مستقبلاً والتي تدخل ضمن اطار الامن القومي التركي[xlviii].

نلاحظ مما تقدم ان مجلس الامن القومي بموجب دستور عام ١٩٨٢ يتمتع بدور مهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية في تركيا تفوق مكانة السلطة التشريعية متمثلة بالمجلس الوطني التركي الكبير، والسلطة التنفيذية متمثلة برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، الا ان هذا الامر قد تغير مع قيام الحكومة التركية في تموز عام ٢٠٠٣ بأصدر مجموعة من القوانين والتي جاءت في اطار اصلاحات سياسية ودستورية تمهيداً لتحقيق انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي، وان ابرز هذه التعديلات التي ادخلت على عمل مجلس الامن القومي[xlix]، تمثلت بما يأتي:

١. تجريد رئيس هيئة الاركان العامة من صلاحيات تعين السكرتير العام لمجلس الامن القومي، ومنحها لرئيس الوزراء من الناحية العملية، كونه يقوم برفع اسماء المرشحين لهذا المنصب من العسكريين او المدنيين الى رئيس الجمهورية والذي يقوم بدوره لأختيار احدهما لهذا المنصب.

٢. تجريد مجلس الامن القومي وسكرتيره من الصفة التنفيذية وصلاحية الرقابة والمتابعة ومنحه صفة استشارية فقط.

٣. سحب صلاحية تدخل مجلس الامن القومي في عمل الهيئات والمؤسسات المختلفة والوزارات وحصر عمله في اطار تقديم الاستشارة الى الحكومة التي لها مطلق الحرية في الاخذ بها او عدم الاخذ بها.

٤. تدقيق نفقات الجيش من قبل لجان تشكل من قبل المجلس الوطني الكبير، وهو امر لم يكن موجودا في السابق ولا مسموحاً به على ان لا يتعارض هذا طبعاً، مع بقاء فقرات ومقادير هذه النفقات سراً من اسرار الدولة.

٥. عقد اجتماعات مجلس الامن القومي كل شهرين بدلاً من كل شهر.

٦. زيادة عدد المدنيين في مجلس الامن القومي الى تسعة اعضاء بعد ان كانوا اربعة مع ابقاء العسكريين خمسة اعضاء.

واستمراراً لهذه الاصلاحات وللحد من تأثير مجلس الامن القومي خصوصاً، والجيش عموماً في الحياة السياسية التركية تم التصويت في المجلس الوطني الكبير، في كانون الاول ٢٠٠٣ على مرسوم ينص[ا] على ما يأتي:

أ- ألغاء النشاطات السرية لمجلس الامن القومي.

ب- السماح بنشر قواعد عمل مجلس الامن القومي في الجريدة الرسمية.

جـ- رفع الحظر المفروض على نشر اسما أعضاء مجلس الامن القومي.

وبهذا تعد هذه القوانين والاجراءات الخاصة من اجل تقليص سيطرة مجلس الامن القومي والمؤسسة العسكرية، ثورة جديدة في تركيا تهدف الى إزالة سيطرة العسكر وأبعاده عن المجال السياسي وهو ما يؤهل النظام السياسي التركي الى مصاف الدول الديمقراطي المتقدمة وتحقيق طموحها الراني للانظمام الى الاتحاد الاوربي.

ثالثا: السلطة القضائية: تعد استقلالية السلطة القضائية من المبادئ الاساسية التي نص عليها الدستور التركي لعام ١٩٨٢ [li]، ومن اجل التأكيد هذه الاستقلالية فقد ضمن الدستور بقاء القضاة والمدعون العامون في مضامن من الطرد او الاحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية وكذلك بالنسبة لاستمرار رواتبهم والحقوق المتعلقة بمناصبهم الا في حالات خاصة قد بينها القانون[lii].

وقد استمدت الجمهورية التركية قوانينها من القانون المدني السويسري وقانون العقوبات الايطالي والقانون التجاري الالماني[liii]، وان الهيكل التنظيمي للسلطة القضائية التركية يتكون من المحكمة الدستورية، ومحكمة الاستئناف، ومجلس الدولة، والمحكمة العسكرية الادارية العليا.

- **نظام الانتخابات والاحزاب السياسية**

يتميز نظام الانتخابات التركي بالديمقراطية ويتميز بأنه نظام انتخابات دستوري يعتمد على نظام القائمة النسبية التي تُطبق بمعدل ٦٠ بالمئة في الدول الديمقراطية التي اعتمد على نظام الانتخابات الدستورية الديمقراطية.

١-الانتخابات ما بين ١٩٢٣- ١٩٥٠

بعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ لم تطبق الانتخابات بشكل رسمي وجاد وبقيت العملية الديمقراطية معلقة الى عام ١٩٥٠ حيث اتسمت الفترة ما بين هذين التأريخين بأنها فترة دكتاتورية طبق بها نظام انتخابات التمثيل النسبي المحدود والذي كان يتم من خلال ترجيح مرشحين من حزب الشعب الجمهوري، الحزب الوحيد والاوحد خلال الفترة، وكان يُختار احد المرشحين من قبل الشعب.

وتفيد العديد من الوثائق والمصادر التأريخية بأنه عادة ما كانت تلعب عمليات التزوير والتشويش دوراً كبيراً في عمليات الانتخابات خلال هذه الفترة، كما تؤكد المصادر التأريخية بأن عملية الانتخابات كانت تتم على اساس "التصويت المفتوح والعد المغلق" وهذا يعني ان عمليات الانتخابات كانت تجري على اسس غير موضوعية ومخالفة لأسس عملية الانتخابات الديمقراطية كانت تجري على اسس غير موضوعية ومخالفة لأسس الانتخابات الديمقراطية.

٢-الانتخابات ما بين ١٩٤٠- ١٩٦٠

خلال عام ١٩٥٠ تم تطبيق نفس النظام الانتخابي وهو نظام التمثيل النسبي المحدود ولكن تتميز العمليات الانتخابية التي حدثت بتأريخ ١٤/آيار/ مايو ١٩٥٠ بأنها طبقت على اساس "التصويت الخفي والتصنيف او العد المفتوح"، وتعتبر اول عملية انتخابات ديمقراطية متعددة جدية تمت بعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣.

تطبيق اساس التصويت السري مكّن الحزب الديمقراطي بأن يصبح حزب الاغلبية بنسبة ٥٥% واصبح حزب الشعب الجمهوري الحزب في الدرجة الثانية بنسبة ٣٩,٦% في خطوة هي الاولى من نوعها في تأريخ الديمقراطية التركية.

هذه الانتخابات غيرت مسار العملية الانتخابية في تركيا وجعلت الديمقراطية، في تركياً تُطبق لأول مرة بشكل حقيقي حيث تمكنت احزاب اخرى من الفوز وهُدمت دكتاتورية حزب الشعب الجمهوري التي استمرت لمدة ٢٧ عام تخللها العديد من المناهج والاساليب الدكتاتورية التي ارهقت الشعب التركي.

يطلق على انتخابات ١٩٥٠ البرلمانية في تركيا اسم "الاحتلال الابيض" لما حققته من خطوات براقة في طريق العملية الديمقراطية في تركيا.

٣-الانتخابات مابين ١٩٦٠-٢٠١٥

بعد فوز الحزب الديمقراطي بأنتخابات عام ١٩٥٠ بدأ العصر الذهبي يطل على الشعب التركي اذ نال الشعب التركي الكثير من حقوقه التي توافق طبيعته وفطرته حيث سُمح له بتعلم اللغة العربية للقدرة على قراءة القرآن وكما سُمح للاذان باللغة العربية بعد ان كان باللغة التركية عام ١٩٢٤ وتمكن المواطنين الاتراك بالذهاب للحج اذ منعوا منذ عام ١٩٢٣ الى عام ١٩٥٠ ونالوا الكثير من الحقوق التي حُرم الشعب التركي المسلم منها ومُنع من التنعم بها.

شعر النظام العسكري بخطورة نظام الحزب الديمقراطي على النظام العلماني العام للدولة، فقام بتاريخ ٢٧ آيار ١٩٦٠ بتنفيذ انقلاب عسكري واعدم عدنان مندرس وفاتح زورلو وغيرهم.

بعد هدوء جو الانقلاب العسكري قام النظام العسكري بتوكيل كبار القانون والحقوق في تركيا بإعداد دستور عام، ١٩٦١، وحسب هذا الدستور اصبح نظام الانتخابات في تركيا نظام القائمة النسبية وكفل الدستور حق جميع الاحزاب في المشاركة السياسية ونص على "التصويت السري" كأساس لابد من تطبيقه في جميع العمليات الانتخابية.

بتأريخ ١٢/ايلول / سبتمر ١٩٨٠ حدث انقلاب عسكري جديد اطاح بالعملية السياسية وعطل العملية الانتخابية الديمقراطية من جديد لمدة عامين رأت القيادة العسكرية ضرورة عمل دستور جديد عام ١٩٨٢ يحد من مشاركة الاحزاب السياسية الصغيرة المتعددة لترسيخ نظام ديمقراطي مبني على اساس الديمقراطية النسبية الداعمة للاكثرية وتحد من تعدد الاحزاب في البرلمان.

تُركت مهمة وضع نظام الانتخابات للحقوقيين والدستوريين الكبار في تركيا، وفي عام ١٩٨٢ قام بإعداد الدستور وكان نظام الانتخابات قائم على اساس القائمة النسبية حسب الدستور التركي يعني بأن يتم استخراج عدد النواب من خلال تقسيم المعدل النسبي الذي حصلت عليه الاحزاب التي بلغ معدلها النسبي ١٠% وهو السقف الانتخابي او العتبة الانتخابية الذي تم تحديده من قبل الدستور، ويعمل نظام المعدل النسبي الاقليمي على تنحية الاحزاب التي حصلت على اقل ن ١٠% ويحرمها من حقها في المشاركة البرلمانية.

على الرغم من ان نظام القوائم يعطي الحق فقط للاحزاب الكبيرة للفوز الا انه يحفظ حق التنوع السياسي في البلاد المطبق بها من خلال جعل القواعد الشعبية المتنوعة المتقاربة فكرياً تجتمع تحت لواء حزب سياسي موحد، والهدف من ذلك النظام هو السعي لتوحيد اصحاب الآراء المختلفة تحت لواء موحد للحد من عملية الاختلاف السياسي بأكبر قدر ممكن.

وعرفت السنوات اللاحقة ولادة العديد من الاحزاب التي يمكن تصنيفها في إطار مؤلف من اربع مجموعات: أحزاب اليسار واحزاب اليمين والاحزاب الاسلامية، والحركة القومية. اليسار احتفظ بوجوده عبر "حزب الشعب الجمهوري" لسنوات طويلة ثم ما لبث بعد حظره عقب الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ ان ترك موقعه لأحزاب يسارية اخرى اهمها "حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي" و "حزب اليسار الديمقراطي" و "حزب الشعب الجمهوري" مجدداً.

أما اليمين الذي مثله "الحزب الديمقراطي" بزعامة "مندرس" فترك موقعه لحزب "العدالة " بزعامة "سليمان ديميل" وتلاه حزب الوطن الام" بزعامة "تورغوت اوزال" في الثمانينيات وحزب "الطريق القويم" في التسعينيات.

اما الحركة السياسية الاسلامية التي بدأت مسيرتها بزعامة " نجم الدين اربكان " في مطلع الستينات تحت علم " حزب النظام الملي" وواصلت طريقها مع "حزب السلامة الوطني" ثم "حزب الرفاه الاسلامي" ثم " حزب الفضيلة" الذي تمخض عنه "حزب العدالة والتنمية" و "حزب السعادة".

ورابع لاعب سياسي دخل على خط الموازنات والمعدلات الحزبية في تركيا هو الحركة القومية التي تم حظرها وحل بناها التنظيمية اكثر من مرة على يد قادة الانقلابات العسكرية المتعددة لينتهي بها المطاف اليوم الى حزبين هما "حزب الحركة القومية" و"حزب الوحدة الكبرى".

شكّلت انتخابات العام ٢٠٠٢ البرلمانية علامة فارقة في تأريخ تركيا الحديث ليس فبما يتعلق بالنتائج التي آلت اليها والتي ادت الى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية ذي الميول الاسلامية اثر حصده غالبية المقاعد النيابية بواقع ٣٦٠ مقعداً من اصل ٥٥٠، وهو امر لم يحصل في تركيا من قبل على يد اي حزب، وانما في السياسات التي نتج عنها هذا الفوز والتي مهدت لتغييرات جذرية في الداخل والخارج لا زالت تتفاعل الى يومنا هذا وتخط معها دور تركيا التفاعلي في المنطقة وصعودها الاقليمي والدولي بشكل بارز كدولة محورية ذات اهمية استراتيجية.

وجاءت انتخابات العام ٢٠٠٧ لتؤكد صوابية النهج المتبع من قبل حزب "العدالة والتنمية" ، ومباركة الشعب التركي للمسار الداخلي والخارجي الذي يقوده الحزب والذي وضع تركيا على مسار استعادة دورها وموقعها وقوتها التأريخية التي لطالما لعبته في محيطها.

ففي هذه الانتخابات التي جرت في ٢٠٠٧/٧/٢٢ بمشاركة ١٤ حزباً سياسياً ونظراُ لأن الدستور ينص على وجوب حصول الحزب المرشح على ١٠% من

الاصوات العامة ليدخل قبة البرلمان لم ينجح سوى ٣ احزاب فحقق حزب "العدالة والتنمية" اغلبية بعدمها حصد (٣٤١) مقعداً من اصل (٥٥٠) مقعداً في البرلمان (٤٦,٦٦%) من عدد اصوات الناخبين البالغ (٤٢,٥) مليون ناخب من اصل ٧٣ مليوناً عدد سكان تركيا)، فيما حصل حزب " الشعب الجمهوري" وهو الحزب الذي سيطر على الساحة السياسية التركية بين عامي ١٩٢٣ و١٩٥٠ على (١١١) مقعداً (٢٠,٨٥%من اصوات الناخبين)، وحصل حزب "الحركة القومية" على (٧٠ مقعداً ١٤,٢٩% من اصوات الناخبين)، وذهبت باقي الاصوات الى المرشحين المستقلين الذين حصلوا على ٢٨ مقعداً (٢٤ منهم للاكراد) توزعوا من بعد احزابهم الاصيلة بعد دخولهم البرلمان.

وعلى الرغم من ان الحزب "الذي يحبذ البعض وصفه بأنه ذو طابع اسلامي" خسر ١٢ مقعداً مقارنة بما حصل عليه من مقاعد قبل خمس سنوات، الا انه نجح في الاحتفاظ بقدرته على تشكيل الحكومة منفرداً، وهي المرة الثانية التي يحصل فيها مثل هذا الامر في الحياة السياسية والحزبية في تركيا.

واستناداً الى نتائج هذه الانتخابات، فأن خارطة الاحزاب السياسية الكبرى في البلاد جاءت على الشكل التالي:

١. حزب اليسار الديمقراطي (Demokratik Sol parti, DSP) : تأسس الحزب في ١٤ ديسمبر/ كانون اول ١٩٨٥، عبر جهود بولند اجاويد، وتسلّمت زوجته رهشان اجاويد قيادة الحزب في فترة منع زوجها ممن ممارسة العمل السياسي اثر انقلاب العسكري العام ١٩٨٠، ثم عاد اجاويد ليتسلم دفة القيادة منذ العام ١٩٨٧ وحتى ٢٠٠٦، يعمل تحت يافطة يسار الوسط، اما في المنحى العلماني، فيعتبره البعض من الاحزاب الاتاتوركية المتشددة لاسيما بعد موقفه من النائبة الاسلامية المحجبة "مروة قواكجي" في البرلمان، كما تم القاء القبض على الزعيم الكردي

الثوري "عبد الله اوجلان" عندما كان زعيم الحزب رئيساً للوزراء. يوافق الحزب على عضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي (NATO)، ويطالب بعضوية تركيا ايضاً في الاتحاد الاوروبي على الرغم من انتقاده لمبدأ الاتحاد الجمركي.

٢. حزب العدالة والتنمية (Adalet ve Kalkinma Partisi, AK Parti) : تأسس في ١٤ اغسطس/ آب ٢٠٠١، يرأسه رجب طيب اردوغان، وتوصف توجهات الحزب بأنها محافظة من الناحية الاجتماعية وليبرالية من الناحية الاقتصادية، ويشكل "العدالة والتنمية" الجناح الاسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على الا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد انه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب اسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، ويؤكد انه سيواصل تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت اشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه.

٣. حزب الشعب الجمهوري (Cumhuriyet Halk Partisi, CHP) : تأسس الحزب في ٩ سبتمبر/ أيلول ١٩٢٣ على يد مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك، وهو اول الاحزاب السياسية التركية بعد اعلان الجمهورية، يعد اب الاحزاب اليسارية في البلاد ويتبنى شعار الاسهم الستة كمبادئ اساسية وهي المبادئ التي تحدد شكل الدولة التركية واهم اسسها العقائدية والفكرية.

٤. حزب العمل القومي (Milliyecti, Hareket Partisi, MHP) : تأسس الحزب الذي يعرف ايضاً بأسم "الذئاب الرمادية" في ٩ فبراير/ شباط ١٩٦٩ على يد الضابط التركي "الب ارسلان توركش" الذي قاد الحركة الانقلابية في البلاد العام ١٩٦٠، يصنف فكرياً على انه قومي يميني متشدد، عارض الحزب بعض

الاصلاحيات الدستورية مثل منح الحقوق الثقافية للاكراد في البث والاعلام والتعليم، كما عارض رفع عقوبة الاعدام والانصياع الى الاتحاد الاوروبي مهما كان الثمن، وطالب باعدام "عبد الله اوجلان".

٥. حزب المجتمع الديمقراطي (Demokratik Toplum Partisis, DTP) : وهو حزب كردي جديد يرأسه "احمد تورك" وتم تأسيسه في العام ٢٠٠٥، يؤن بالديمقراطية الاجتماعية ودعم حقوق الاكراد، أنشى على يد مجموعة من السياسيين الاكراد الذين تم الافراج عنهم في العام ٢٠٠٤ وعلى رأسهم "ليلى زانة"

٦. حزب الحرية والتضامن (Ozgurluk ve Dayanisma Partisi, ODp) : تأسس في العام ١٩٩٦، وهو حزب راديكالي يساري يكافح الرأسمالية ومعادي للنموذج الاوروبي ويعمل على دعم القوى العاملة.

٧. حزب الاتحاد الكبير (Buyul Birlik Partisi BBP) : تأسس في ٢٩ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٣، ترأس الحزب محسن يازجي اوغلو الذي توفي في حادث تحطم مروحية في مارس / آذار من العام ٢٠٠٩، وينظر الى الحزب على انه مقرب من منظمة "الذئاب الرمادية" سابقاً ويعتبر احد اجنحة الحركة القومية المعتدلة التي تتميز بوجهها الاسلامي حالياً في تركيا.

الفصل الثالث

الجيش والحياة السياسية

اولاً: مع بدايات الالفية الثالثة وفي ظل التطورات والتحولات الجوهرية التي طرأت على الداخل التركي في الفترة الاخيرة ولا سيما في العقد الاخير بفعل تغيرات الاوضاع السياسية سواء على الصعيد العالمي او المحلي، أضحت مجموعة من القضايا – التي لم يكن من الممكن طرحها للمناقشة من قبل – محل نقاش وجدل. وتأتي في مقدمة هذه القضايا مسألة دور الجيش التركي في الحياة السياسية، العلمانية، والمسألة الكردية، والمسألة العلوية.

ومحورنا في هذا الملف يعالج انساق ومحددات دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ولما كان الجيش التركي يتميز دوماً بالاعتماد على سند قانوني او دستوري للقيام بتدخلاته في الحياة السياسية، فأن وسيلتنا الى الكشف عن هذا الدور تتركز بالاساس في ابراز وضعية الجيش في الدستور التركي، وما جرى عليها من تطورات ايجابية عززت، بل ورسخت، من نفوذ الجيش وسلطاته داخل الحياة السياسية. وبالمنهج ذاته ستتم معالجة وضعية المؤسسة العسكرية الراهنة في إطار ما جرى عليها من تعديلات دستورية قلصت من دوره السياسي في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية الحالية.

لقد تمثل تدخلات الجيش التركي في الحياة السياسية نموذجاً خاصاً من جوانب عدة تلخص في: تأريخية الثقافة العسكرية المتأصلة في الشخصية التركية الممتدة عبر حقب تأريخية متوالية وصولاً الى العهد الجمهوري، وخصوصية المحتوى الايديولوجي الذي يتشكل فيه الجيش التركي، والاهداف التي تنشدها المؤسسة العسكرية من تدخلاتها العسكرية.

فالسمة العسكرية تُعد احد ابرز مكونات الشخصية التركية، حيث ان ذلك المكّون العسكري قديم قدم ظهور الترك على مسرح الاحداث السياسية بنحو ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، وثمة اتفاق بين المؤرخين على ان العنصر العسكري في المجتمعات التركية الاولى كان عنصراً مميزاً لها، وكان كل فرد تركي داخل هذه المجتمعات جندياً على اهبة الاستعداد للقتال في اية لحظة.

وما ان اعتنق الاتراك الاسلام في مستهل القرن العاشر الميلادي حتى اضحت قوة الاتراك العسكرية، وشخصيتهم القتالية موجهة تماماً نحو نشر الدين الاسلامي وعلى تلك الغاية قامت الدول التركية المسلمة بدء من دولة القراخانيين (٨٤٠م)وانتهاء بالدولة العثمانية (١٢٩٩م)، وظلت الدولة العثمانية تتوسع وتمتد بفضل جيوشها تحت راية الخلافة الاسلامية الى ان دب الضعف في اوصال الجيش العثماني ومُني بالهزائم العسكرية.

ومن ثم اتجهت ادارة الدولة نحو تحديث الجيش العثماني وفق النظم الغربية وكان استخدام الاسلحة الحديثة والنظم القتالية الجديدة يتطلب اجراء اصلاحات في نظام التعليم العسكري. وهنا شرع الجيش العثماني يخضع الى نظم تعليمية وتربية غربية على يد الضباط والمدرسين الغربيين وتحلل تدريجياً من مفهومه الوظيفي التقليدي ذي المضمون الجهادي الى مفهوم الجيش الوظيفي الوطني.

وادى اضطلاع الضابط العثماني على مفاهيم الثقافة الغربية والثورة الفرنسية الى ولوج عالم السياسة وتكوين تصورات خاصة له، ما دفع الى تشكيل تنظيمات عسكرية تمكنت من القيام بأنقلاب عسكري على الحكومة العثمانية تحت مسمى (حزب الاتحاد والترقي) اسفر عن خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن السلطنة وادار هؤلاء العسكريون الدولة العثمانية في اواخر عهدها وزجوا بها في أتون الحرب

العالمية الاولى، وكانت النتيجة تفكك الدولة العثمانية ووقوع الاناضول تحت الاحتلال.

ثانيا: دور الجيش في بناء الجمهورية التركية

شكلت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى، والاوضاع التي فرضتها احكام هدنة موندروس عام ١٩١٨ مفصلاً تأريخياً في مستقبل الدولة العثمانية بوجه عام، وفي علاقة الجيش بالسياسة بوجه خاص، فمع هروب زعماء الاتحاد والترقي عقب الهزيمة توارى دور الجيش في ادارة العملية السياسية، وعادت السلطنة لتمسك – او حاولت ان تمسك – بزمام الادارة السياسية من جديد ، وان تجمع كلمة السلطنة والجيش نحو هدف وحيد هو تحرير البلاد من المحتلين.

وقاد مصطفى كمال اتاتورك وعدد من قيادات الجيش العثماني – وكلهم ضباط مشهود لهم بالكفاءة العسكرية – حركة المقاومة الوطنية (١٩٢٠–١٩٢٢م) ضد جيوش الاحتلال التي توجت بتحرير الاناضول واستانبول من ايدي المحتلين.

وقد أحدثت حركة المقاومة الوطنية وحرب الاستقلال مزجاً قوياً بين الدورين السياسي والعسكري في مفهوم الوظيفة العسكرية، ووُفّق مصطفى كمال ومجموعته في استخدام هذه الشخصية ذات الوجهين السياسي والعسكري في تولي إدارة البلاد، ومن ثم لم يقتصر دور الجيش آنذاك على نقل الكماليين الى سدة الحكم، بل تحول الجيش ذاته الى عضو فاعل في مؤسسة النظام الجديد.

فبمجرد ان تحقق النصر في حرب الاستقلال، ووسط أجواء الفرح بنشوة النصر، كان تصريح مصطفى كمال بقوله (الان تبدأ الحرب الحقيقية) إشارة واضحة الى ان ثمة خططاً تعتمل في عقله نحو القيام بثورة سياسية داخل البلاد، يعتمد فيها على الجيش دعامة اساسية له في تحقيق هذه الثورة وتأمين مخاطرها ثم حمايتها.

وكان على اتاتورك ان يجعل الجيش كله تحت إدارته، حتى يتمكن من تحقيق مشروعه الثوري، الا ان الجيش بعد حرب الاستقلال لم يمثل عامل الامان بالشكل التام بالنسبة له، بل على العكس كان الجيش يضم بداخله معارضين لأتاتورك حتى ان تلك العناصر المعارضة لم تكن متواجدة فقط داخل الجيش بل كانت في مجلس الامة ايضاً.

فقد تولى ادارة الجمهورية التركية ثلاث من قيادات الجيش هم، مصطفى كمال رئيساً للجمهورية وقائداً اعلى للقوات المسلحة، وعصمت اينونو رئيساً للوزراء والساعد الايمن لمصطفى كمال، وفوزي تشاقمق رئيساً لقيادة الاركان العسكرية وهذه الكيفية تمكن اتاتورك ورفاقه من الاستئثار بصياغة المشروع الثوري الكمالي وتطبيقه.

ويمكن القول ان دور الجيش في العملية السياسية خلال عهد مصطفى كمال (١٩٢٣-١٩٣٨) قد اضطلع بمهمة القوة الداعمة للثورة الكمالية بعد ان تمكن اتاتورك من إقصاء المناوئين له من القادة العسكريين، فقام وبقوة الجيش، بالغاء الخلافة العسكرية وتشكيل محاكم الاستقلال لمعاقبة المعارضين له، وبعد ان استقرت له الاوضاع قام اتاتورك بإعادة تنظيم الداخل العسكري، وترسيخ وضعيته القانونية، ونصبه حارساً للنظام الكمالي من خلال قانون المهمات الداخلية للجيش الذي صدر عام ١٩٣٥، حيث نصت المادة الرابعة والثلاثون منه على ان "وظيفة الجيش هي حمية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية". وهذه الكيفية بات الجيش التركي مسؤولاً مسؤولية قانونية عن حماية الوطن التركي عسكرياً، ومخولاً بحق التدخل لحماية وإنقاذ مبادئ الجمهورية التركية.

ثالثا:الجيش التركي في ظل تحولات ما بعد الحرب العالمية الثانية

القت نتائج الحرب العالمية الثانية بظلالها على البنية السياسية للداخل التركي، حيث اضطر عصمت اينونو– الرئيس التركي آنذاك– الى الاعلان عن بدء مرحلة سياسية جديدة، تودع فيها نظام حكم الحزب الواحد، وتلج الى تعددية حزبية، وحياة ديمقراطية.

وكان من نتائج هذا التحول الديمقراطي صدور قرار في عام ١٩٤٩ بتبعية رئاسة الاركان العامة الى وزارة الدفاع، وهو ما اعتبره العسكريون فقداناَ لأستقلاليتهم عن الحكومة وخضوعاً لسلطة مدنية، حيث كانت تابعة منذ قيام الجمهورية وبشكل مباشر لرئيس الجمهورية وبشكل مباشر لرئيس الجمهورية، وكان رئيساً عسكرياً حتى ذلك الحين (أتاتورك، وأينونو)، وهو ما انعكس سلباً على علاقة العسكريين بالمدنيين.

وفي خضم هذا الانفتاح الديمقراطي وصل الحزب الديمقراطي في انتخابات عام ١٩٥٠ الى مقاليد السلطة ليسجل بذلك اول هزيمة لحزب الشعب الجمهوري، وهو حزب اتاتورك الذي يمثل الجمهورية ونظامها.

وتضافرت توجهات الحزب الديمقراطية مع توجهات قوى الدول الغربية على نحو كتب للحزب الديمقراطي البقاء في السلطة لمدة عشر سنوات متصلة، وتوطدت العلاقات التركية مع الولايات المتحدة والدول الغربية، وتكللت بانضمام تركيا الى حلف ناتو عام ١٩٥٢.

وثمة آثار سلبية تولدت لدى صغار ضباط الجيش التركي جراء انضمام تركيا الى حلف الناتو منها انه:

١. تكشف لصغار الضباط الاتراك خلال عمليات التدريب العسكري المشترك مدى التخلف العسكري والتقني في تركيا مقارنة بالجيوش الاوروبية والامريكية، وحملوا قادة الجيش مسؤولية هذا التخلف، وطالبوا الحكومة بضخ دماء جديدة واعية بين قيادات الجيش.

٢. انزعجت مجموعات من صغار الضباط من مقاصد استراتيجيات التعاون العسكري المشترك، وشعروا بأن ثمة عملية امركة يخضع لها الجيش التركي وانه في طريقه لفقدان خصوصيات أمنه القومي.

٣. نظرت مجموعة اخرى من صغار الضباط الى سياسات الانفتاح الديمقراطي التي انتهجها الديمقراطي في مختلف المجالات ولا سيما في مجال العلمانية والدين بأعتبارها خرقاً لمبادئ الجمهورية الاتاتوركية.

٤. استمرت معاناة صغار الضباط على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، رغم حالة الانتعاش الاقتصادي التي حلّت بالقطاعات الرأسمالية والصناعية في تركيا، كل هذه العوامل متضافرة دفعت هذه المجموعات الى تنظيم خلايا سرية عسكرية في عدد كبير من قيادات ووحدات استهدفت الاطاحة بالحزب الديمقراطي وحكومته من السلطة، وإعادة توليد حزب الشعب الجمهوري، وهو حزب الدولة الاقرب الى العسكريين.

وتزامناً مع هذه التنظيمات السرية كان الحزب الديمقراطي قد وصل الى حالة من العجز وفقدان القدرة على حل المشكلات وتسوية الخلافات الحزبية، فضلاً عن ممارسته سياسات دكتاتورية واضحة ضد حزب الشعب الجمهوري المعارض، وقد ادى كل ما سبق الى نجاح تنظيمات صغار الضباط في القيام بأنقلاب عسكري في ٢٧/مايو / آيار ١٩٦٠.

الفصل الرابع

الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠ و ١٩٧١

اولا: اتسمت الحياة السياسية في تركية بالنخبوية وهي تماثل في ذلك الكثير من البلدان النامية فضلاً عن تماثلات اخرى، فأن للجيش دوراً رئيساً في الحياة السياسية في تركياً فهو يعد "سيد الامة" ويتمتع بدور مركزي في صنع السياسة الداخلية والخارجية ويبدو ما عداه من مؤسسات، بيروقراطية في الدولة، تعد مؤسسات فرعية تؤدي دوراً "فرعياً" في صنع السياسة العامة[liv]، وتعد المؤسسة العسكرية التركية من المؤسسات التي ينظر اليها بعين الاهتمام في تركيا لقدرتها على القيام بالاجراءات الفورية في الحياة السياسية اذا ما رأت ذلك، فرضاً المؤسسة العسكرية عن سياسة الحزب الحاكم هو ضمان أكيد لأستمراريته في السلطة بوصف الجيش الوصي على المبادئ الاتاتوركية فهو ينظر بعين الشك والريبة الى من يخالف هذه المبادئ[lv]، وهذا ما نجده في انقلاب ٢٧ آيار ١٩٦٠ عندما شعر عدد من الضباط العسكريين وهم من يعتقدون بأنهم حراس الجمهورية الاتاتوركية بأن الحكومة المدنية (حكومة عدنان مندريس) أصبحت عاجزة عن حماية النظام الجمهوري.[lvi]

فقد كانت بداية الانقلاب في ٢١ آيار ١٩٦٠ عندما تظاهر طلاب الاكاديمية العسكرية واساتذتهم وانضم اليهم عدد كبير من المدنيين المناوئين للحكومة وفي اليوم التالي عقد عدد من الضباط عدة اجتماعات استمرت لخمسة ايام متوالية لأستعراض اسماء الضباط الذين يمكن الوثوق بهم والاعتماد عليهم في حال وقوع اي انقلاب عسكري[lvii]، وهو ما تم في ٢٧ آيار ١٩٦٠ عندما سيطر الجيش على المؤسسات الحكومية والاذاعة ومقر رئاسة الجمهورية ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي البارزين وقام بأعتقال رئيس الجمهورية جلال بايا ورئيس الحكومة عدنان

مندريس ورئيس المجلس الوطني الكبير رفيق كورالتان وجميع الوزراء وثلاثمائة نائب من الحزب الديمقراطي بالاضافة الى اعتقال قائد الجيش وعدد كبير من الضباط في الجيش والشرطة[lviii].

وبعد نجاح الانقلاب العسكري في ذلك اليوم تم تشكيل لجنة الوحدة الوطنية والتي تألفت من (٣٨)[lix]، ضابطاً الذين نفذوا الانقلاب، وقد اصبحت هذه اللجنة وبموجب الدستور المؤقت تمثل اعلى سلطة تشريعية في البلاد[lx]، كما انتخب الجنرال جمال جو رسيل، رئيس الاركان وقائد الانقلاب رئيساً للجنة ومن ثم رئيساً مؤقتاً للجمهورية والحكومة[lxi]، وقد عملت لجنة الوحدة الوطنية على استدعاء فريق من أساتذة القانون في جامعة اسطنبول من اجل وضع دستور جديد ونظام انتخابي جديد وبعد ان اكتمل مشروع الدستور والقانون الانتخابي تم عرضه للمناقشة امام الجمعية التأسيسية والتي تألفت من ممثلي الاحزاب السياسية واساتذة الجامعات والنقابات والمهن الحرة، وفي شهر تموز عام ١٩٦١ تم طرح مشروع الدستور والقانون الانتخابي الجديد على الاستفتاء الشعبي وقد حظيا بموافقة الشعب[lxii]، وقد نص الدستور الجديد على تشكيل مجلسين تشريعيين (المجلس الوطني ومجلس الشيوخ) ويتألف المجلس الوطني من ٤٥٠ نائباً ينتخبون كل اربع سنوات وفق نظام التمثيل النسبي، اما مجلس الشيوخ فيتألف من ١٥٠ نائباً ينتخبون كل ستة سنوات وفق نظام الاغلبية على ان يحال ثلث الاعضاء منهم على التقاعد كل سنتين واعتبر الدستور اعضاء لجنة الوحدة الوطنية اعضاء دائمين في مجلس الشيوخ، كما نص الدستور على انتخاب رئيس الجمهورية من قبل ابرلمان بمجلسيه (المجلس الوطني ومجلس الشيوخ) ويشترط فيه ان يكون من بين اعضاء البرلمان، ويجري انتخابه بالاقتراع السري وبأغلبية ثلثي مجموع النواب، ومن ابرز صلاحيات رئيس الجمهورية تعيين رئيس الوزراء، كما منح الدستور الجيش دوراً محورياً في المجال

السياسي فقد نصت المادة الثالثة من الدستور على تأسيس مجلس الامن القومي والذي يتكون من (رئيس هيئة الاركان العامة، وقادة القوات المسلحة البرية والجوية والبحرية، ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية) ويقوم رئيس الجمهورية برئاسة اجتماعات هذا المجلس[lxiii].

وبعد الوعود التي اطلقها قادة الانقلاب منذ اليوم الاول من الانقلاب للانتقال الى الحكم المدني، بدأت احزاب جديدة بالظهور في الساحة السياسية بعد اقرار دستور عام ١٩٦١ في الظهور والمشاركة في الحملة الانتخابية اذ تشكل اربعة عشر حزباً سياسياً من جناح اليمين والوسط خاضت الانتخابات العامة في تشرين الاول ١٩٦٠[lxiv]، وابرز هذه الاحزاب هي ما يلي:

١. حزب العدالة: وهو اول حزب سياسي يتشكل بصورة رسمية بعد الانقلاب العسكري لعام ١٩٦٠ وذلك في شباط عام ١٩٦١ ومؤسسة الجنرال (فوموش بالا)[lxv]، وبعد وفاته أستطاع سليمان ديميريل[lxvi]، ان يكسب رئاسة الحزب يعد حزب العدالة امتداداً للحزب الديمقراطي[lxvii].

٢. حزب العمال التركي: تأسس هذا الحزب عام ١٩٦١ تحت قيادة محمد علي ايبر[lxviii]،وبالرغم من ان الحزب لم يمثل تهديداً انتخابياً، الا انه ترك تأثير في الحياة السياسية من خلال انتقاداته للسياسات الداخلية والخارجية للحكومات التركية[lxix].

٣. حزب الحركة القومية: وهو حزب يميني متطرف يحمل افكاراً طورانية، تعود جذوره الى عام ١٩٤٤-١٩٤٥، تأسس الحزب عام ١٩٦٣ بقيادة الب ارسلان توركيش[lxx]، بأسم (الحزب القومي) وكان يمثل الطبقة الوسطى، عارض الحزب التوجهات اليساري، وقد اتضحت ايديولوجيته عام ١٩٦٥، واطلق على نفسه اسم (حزب الحركة القومية)[lxxi].

٤. حزب الوحدة التركي: وهو الحزب الذي تأسس في عام ١٩٦٧ على يد الجنرال (سنك يللي Sinkyili)[lxxii] واعلن بأنه ليس حزباً مذهبياً بل يهدف الى تحقيق الاشتراكية وتأميم الثروات والمصارف والبنوط وتحقيق الاصلاح الزراعي الا ان شعاره المتمثل بالاسد والاثنتي عشرة نجمة والتي ترمز للائمة الاثني عشر تعكس غير ذلك[lxxiii].

٥. حزب السلامة الوطني: اسس في كانون الثاني ١٩٧٠ باسم (حزب النظام الوطني) برئاسة نجم الدين اربكان العضو السابق في حزب العدالة الا انه لم يستمر طويلاً ، اذ حظر نشاطه بقرار المحكمة الدستورية في ٢١ آيار ١٩٧١ بحجة مخالفته لمبدأ العلمانية واستغلال الدين[lxxiv] لأغراض سياسية، غير انه استطاع في تشرين الثاني ١٩٧٢ من إعادة نشاطه فظهر بأسم (حزب السلامة الوطني) او (حزب الانقاذ او الخلاص الوطني)[lxxv].

ونتيجة هذه التعددية الحزبية التي اوجدها دستور عام ١٩٦١، فقد شهدت تركيا خلال الستينات عدة حكومات ائتلافية ضعيفة عاجزة عن تنفيذ اهدافها وذلك بسبب وضع الاقلية الذي يعانيه الائتلاف الحاكم في المجلس الوطني الكبير، فمنذ الانقلاب العسكري لعام ١٩٦٠ ولغاية عام ١٩٧١ شهدت تركيا العديد من الحكومات الائتلافية، فكان اول هذه الحكومات الحكومة الائتلافية التي شكلها عصمت اينونو عام ١٩٦١ والتي ضمت ممثلين عن حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، والحكومة الائتلافية الثانية تشكلت في شهر آيار عام ١٩٦٢ برئاسة عصمت اينونو والتي ضمت مثلي حزب الشعب الجمهوري وحزب تركيا الجديدة والحزب الفلاحي الجمهوري، اما الحكومة الثالثة التي تشكلت في نهاية عام ١٩٦٤ وبرئاسة عصمت اينونو وضمت حزب الشعب الجمهوري وبعض المستقلين، تلتها الحكومة الائتلافية الرابعة التي ضمت حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة وحزب

تركيا الجديدة وحزب الامة الجمهوري وعند اجراء الانتخابات العامة في تشرين الاول ١٩٦٥، فاز حزب العدالة بالاغلبية البرلمانية بنسبة ٥٤% من اصوات الناخبين مما مكنه من تشكيل الحكومة بمفرده وبرئاسة سليمان ديميريل، واستمرت المعادلة ذاتها في انتخابات عام ١٩٦٩ اذ احتفظ حزب العدالة بغالبية مقاعد البرلمان واستمر في الحكم لغاية ١٢ آذار ١٩٧٩[lxxvi].

وخلال المدة الواقعة بين عام ١٩٧٠ وبداية ١٩٧١ شهدت البلاد حالة من القلق السياسي والاجتماعي مع استمرار العنف بين الطلاب وفي داخل اتحاد المهن وجماعات الانفصال الكردي، وقد ادت هذه النزاعات الى منع قيام الحكومة بإجراءات مؤثرة تحد من ذلك[lxxvii]، ونتيجة هذه التطورات قامت القوات المسلحة التركية بإصدار مذكرة في ١٢ آذار عام ١٩٧١ قدمت الى رئيس الجمهورية تدعوه الى ايجاد حكومة قوية وجديرة بالثقة، على اثرها اجبر سليمان ديميرل على الاستقالة من الحكومة، وهو ما سوف نتناوله في المحور الآتي:

ثانياً : الانقلاب العسكري عام ١٩٧١:

دفعت سرعة الاحداث وتزايد الاضطرابات السياسية ، فضلاً عن الازمة الشاملة التي اصابت الاقتصاد التركي في بداية السبعينيات المؤسسة العسكرية الى قول كلمتها، وممارسة دورها في حماية الجمهورية ، إذ قدم رئيس الاركان العامة وقادة القوات البرية والبحرية والجوية[lxxviii] مذكرة الى رئيس الجمهورية في ١٢ آذار ١٩٧١، طالبوا فيها بتشكيل حكومة قوية قادرة على ضبط الامن وإدارة الدولة بالشكل الصحيح، فضلاً عن تطبيق الاصلاحات التي نص عليها دستور عام ١٩٦١، وهددوا بأستخدام القوة إذا لم تقدم الحكومة استقالتها[lxxix]، مما دفع رئيس الحكومة سليمان ديميريل الى تقديم استقالته الى رئيس الجمهورية جودت صوناي[lxxx] في نفس اليوم[lxxxi].

اثر ذلك تشكلت اول حكومة غير حزبية برئاسة نهاد ايريم[lxxxii]،في ٢٦ آذار ١٩٧١، وفي ٢٦ ايلول من نفس العام اعلنت حالة الطوارئ لوضع حد للفوضى التي تعيشها البلاد، وبالرغم من كل الاجراءات التي اتخذتها حكومة نهاد ايريم، الا انها لم تتمكن من إزالة اسباب التوتر السياسي وحل المشاكل الاقتصادية[lxxxiii]،اذ اكد مجلس الامن القومي في تركيا في آذار ١٩٧٢ بأن البلاد تعيش وضعاً صعباً للغاية حيث كثفت الاحزاب السياسية والمنظمات اليمينية واليسارية من نشاطاتها وكثرت اعمال الارهاب والاغتيالات، وهو ما ادى ذلك الى تقديم الحكومة استقالتها في ١٧ نيسان ١٩٧٢، وعلى اثرها كلّف رئيس الجمهورية جودت صوناي وزير الدفاع في حكومة نهاد ايريم وعضو حزب الثقة الجمهوري فريد ميلين[lxxxiv]، بتشكيل الحكومة الجديدة والتي واجهت الصعوبات الاقتصادية والسياسية منذ ايامها الاول، وقد كان تأثير حزب العدالة واضحاً على حكومة فريد ميلين من خلال مناقشة الخطة الخمسية للتطور الاقتصادي ١٩٧٢-١٩٧٧، اذ عمل حزب العدالة على تقليل حصة القطاع الحكومي واعطاء تنازلات لصالح القطاع لخاص، مما ادى الى سحب حزب الشعب الجمهوري اعضائه في الحكومة الذين كانوا يرون ان على الحكومة تقوية القطاع الحكومي واجراء الاصلاحات الضرورية للنهوض الاقتصادي في البلاد[lxxxv].

وفي عام ١٩٧٣ حصلت ازمة دستورية بعد انتهاء مد رئاسة جودت صوناي وبناءاً على اقتراح من رئيس الجمهورية جودت صوناي قدمت القيامة العامة للقوات المسلحة ترشيح رئيس الاركان العامة الجنرال فاروق كورلر[lxxxvi]، ، لمنصب رئيس الجمهورية وبالرغم من الضغوطات التي مارستها المؤسسة العسكرية على الاحزاب السياسية من اجل انتخاب مرشحها فاروق ورلر لمنصب رئاسة الجمهورية الا انها فشلت في مواجهة الاحزاب السياسية التي وحدت صفوفها في المجلس الوطني

الكبير، وانتخبت الجنرال المتقاعد فخري كورتورك[lxxxvii] رئيساً للجمهورية التركية[lxxxviii].

وبعد قيام انتخابات عام ١٩٧٣ فشلت اي من الاحزاب السياسية في الحصول على الاغلبية في البرلمان، عند ذلك تشكلت حكومة ائتلافية ضمت حزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة الوطني فأصبح بولند اجاويد، رئيساً للحكومة ونجم الدين اربكان، نائباً له وبسبب الاختلاف الايديولوجي بين الحزبين، أعلن بولند اجاويد استقالة حكومته بعد ستة اشهر من تشكيلها[lxxxix].

اثر ذلك تشكلت حكومة ائتلافية في آذار عام ١٩٧٥، ضمن اربعة احزاب سياسية، هي حزب العدالة برئاسة سليمان ديميريل، وحزب السلامة الوطني برئاسة نجم الدين اربكان، وحزب الحركة القومية برئاسة الب ارسلان توركيش، وحزب الثقة الجمهوري برئاسة فيزو اوغلو، وترأس الحكومة سليمان ديميريل، ورغم الصعوبات التي واجهتها هذه الحكومة، الا انها تمكنت من الاستمرار لحين اجراء الانتخابات النيابية عام ١٩٧٧، وعند عدم حصول اي من الاحزاب السياسية في تلك الانتخابات على الاغلبية في المجلس الوطني الكبير تشكلت حكومة ائتلافية جديدة برئاسة بولند اجاويد والتي ضمت ثلاثة احزاب سياسية، حزب الشعب الجمهوري، والحزب الديمقراطي، وحزب الثقة الجمهوري وبعض المستقلين[xc]،وعندما جرت انتخابات جزئية في شهر تشرين الاول عام ١٩٧٩، ادت الى هزيمة كبيرة للحزب الشعب الجمهوري على اثرها قدم بولند اجاويد استقالة حكومته، تشكلت حكومة جديدة برئاسة سليمان ديميريل واعلن عن نية حكومته في وضع حد للفوضى التي كانت تعيشها البلاد، الا انه لم يتمكن من تنفيذ وعوده، فأعمال العنف قد ازدادت بشكل كبير، بالاضافة الى التدهور الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم والبطالة[xci]، عند ذلك سمحت هذه الظروف الصعبة للمؤسسة العسكرية التركية للقيام بالانقلاب

العسكري الثالث في يوم ١٢ ايلول عام ١٩٨٠، وتداعيات ذلك الانقلاب فيما بعد على مسرح الحياة السياسة التركية وهو ما سوف نتناوله في الفصول الآتية من هذه الدراسة.

---

[i] جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١،بيروت، ١٩٩٨، ص١٥.

[ii] وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (١٩٦٠-١، المصدر السابق، ص١٢٥.

[iii] احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، ط١، بغداد ١٩٧٥، ص٤٩.

[iv] المادة (٧) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢، دساتير العالم: الدستور التركي، المركز القومي للترجمة، ط١، القاهرة، ٢٠١١.

[v] رعد عبد الجليل، النظام السياسي التركي ١٩٨٠-١٩٨٥، المصدر السابق، ص٢٠٠-٢٠١.

[vi] المادة (٩٣) و (٩٧) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢.

[vii] جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص١٦.

[viii] رعد عبد الجليل، النظام السياسي التركي ١٩٨٠- ١٩٨٥ ، المصدر السابق، ص٢٠٧.

[ix] المادة (٨٧) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢.

[x] المادة (٨٧) و(٩١) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢

[xi] جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص١٦.

[xii] عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ابو ظبي، ٢٠٠٨، ص١٤٦.

[xiii] المادة (٧٦) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢.

[xiv] كوثر طه ياسين، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام ١٩٨٢ وتوجهاته تجاه العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص١١٥.

[xv] كوثر طه ياسين، المصدر السابق، ص١١٦.

[xvi] جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص١٧-١٩.

[xvii] وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين ١٩٥٠- ٢٠٠٠، المصدر السابق، ص٢١١.

[xviii] المادة (١٠١) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢.

[xix] رعد عبد الجليل، النظام السياسي التركي ١٩٨٠-١٩٨٥ ، المصدر السابق، ص٢٠٨.

[xx] ابراهيم خليل العلاف، نحن وتركيا دراسات وبحوث، مطبعة دار الاثير للطباعة والنشر، ط١، جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص٤٧٩.

[xxi] حنا عزو بهنام، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، مجلة دراسات اقليمية، العدد ١١، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص١٣٧.

[xxii] المادة (١٠٤) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢.

[xxiii] جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص١٨.

[xxiv] المادة (١٠٤) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢.

[xxv] المادة (١٠٤) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢

[xxvi] حنا عزو بهنام، المصدر السابق، ص١٤٨.

[xxvii] جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص١٧.

[xxviii] وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين ١٩٥٠ -٢٠٠٠، المصدر السابق، ص٢١١.

[xxix] رعد عبد الجليل، النظام السياسي التركي، ١٩٨٠- ١٩٨٥، المصدر السابق، ص٢٠٥.

[xxx] جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص٢٠.

[xxxi] حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص٤٦.

[xxxii] المادة (١١٢) من المستور التركي لعام ١٩٨٢.

[xxxiii] جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص٢١.

[xxxiv] جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص٢١.

[xxxv] حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص٤٨.

[xxxvi] جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص٢١.

[xxxvii] وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا، المصدر السابق، ص٦.

[xxxviii] حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص٧٧.

[xxxix] التر توران ودانيال بابيس، رجال اتاتورك: العسكريون وإدارة السياسات الداخلية والخارجية في تركيا، ترجمة احمد عبد الحليم، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٣، كانون الثاني ١٩٩٨، ص٩.

[xl] مصطفى الزين، اتاتورك وخلفائه، دار الكلمة للنشر، ط١،بيروت، ١٩٨٢، ص٣٣٤-٣٣٥.

[xli] طلال يونس الجليلي، مجلس الامن القومي التركي والقرار السياسي، دار الشؤون الثقافية العامة، مجلة آفاق عربية، العددان الاول والثاني، بغداد، شباط ١٩٩٩، ص٣٥.

[xlii] مالك مفتي، الجراءة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، العدد ٢٧، ابو ظبي، ١٩٩٨، ص٢٤.

[xliii] حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابقق، ص٧٩.

[xliv] المصدر نفسه، ص٨٠

[xlv] وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، ١٩٥٠ –٢٠٠٠، المصدر السابق، ص٢١٢

[xlvi] معتز محمد سلامة، الجيش والسياسة في تركيا، مجلة السياسة الدولةي، العدد ١٣١، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٢٤.

[xlvii] المصدر نفسه، ص١٢٤.

[xlviii] وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا، المصدر السابق، ص١٢–١٣.

[xlix] كوثر طه ياسين، المصدر السابق، ص١٢٩–١٣٠.

[l] كوثر طه ياسين، المصدر السابق، ص١٣٠.

[li] جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص٢٢.

[lii] رعد عبد الجليل، النظام السياسي التركي ١٩٨٠–١٩٨٥، المصدر السابق، ص٢٠٦.

[liii] وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا، المصدر السابق، ص١٣.

[liv] عقيل سعيد مخوض، سوريا وتركيا– الواقع الراهن واحتمالات المستقبل.

[lv] خالد فياض، العلاقات التركية الاسترائيلية– من تشيللر الى اربكان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، نيسان ١٩٩٨، ص١٨٢.

[lvi] سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص٣١٧.

[lvii] وصال نجيب عارف العزاوي: المؤسسة العسكرية التركية ، دراسة في الدور السياسي ١٩٦٠– ١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨، ص٦٠–٦٢.

[lviii] ابراهيم خليل احمد ومجموعة باحثين، المصدر السابق، ص٥٠.

[lix] تألفت لجنة الوحدة الوطنية كلا من : الفريق جمال جورسيل، والفريق فخري اوزديلك، واللواء عرفان باستور، واللواء جمال مادان اوغلوا، واللواء صدقي اولاي، والعميد اكي كوفير، والعميد

نجيب اتاكلي، والعميد فكرت كوبتر، والعميد سامي كوجوك، والعميد عثمان كوكساك، والعقيد حيدر تونشكانات، والعقيد الب ارسلان توركيش، والعقيد فاضل اكوبونلر، والعقيد رفعت اكسوي اوغوا، والعقيد اوركان كابي باي، والعقيد مصطفى قابلان، والعقيد مظفر بورد اكولير، والعقيد سيزاي اوكان، والعقيد احمد يلديز، والعقيد صبحي كارامان، والمقدم أمان الله الشلبي، والمقدم مظفر كاران، والمقدم فيركوس وانار، والمقدم محمد اوزغوينشي، والمقدم صلاح الدين اوزغور، والمقدم اورهان اركلي، والمقدم شكران اوزكايا، والمقدم شفيق سريوس، والمقدم دونداري ثاسر، والمقدم رفعت باكيال، والنقيب احمد اروا، والنقيب عرفان سولمازيو، والنقيب نعمان ياسين للتفاصيل انظر: مصطفى الزين، المصدر السابق، ص٢٩٩-٣٠٠.

[lx] ولد جمال جورسيل في عام ١٨٩٥، دخل الكلية في اسطنبول، شارك في العديد من معارك الحرب العالمية الاولى، واثبت جدارة لا سيما في حزب الدردنيل، ثم شارك في حروب فلسطين ضد الانكليز، كما شارك في حرب الاستقلال منذ اندلاعها تحت قيادة مصطفى كمال، أصبح قائد للقوات البرية منذ عام ١٩٥٧ حتى استقالته في ٥ آيار ١٩٦٠ احتجاجاً على استخدام حكومة عدنان مندريس القوة ضد تظاهرات الطلاب، وبعد نجاح الحركة الانقلابية في ٢٧ آيار ١٩٦٠ اصبح رئيساً للجنة الوحدة الوطنية، للتفاصيل ينظر الى: طالب مشتاق، مذكرات سفير عراقي في تركيا، ط١، بيروت ١٩٦٩، ص٢١٠-٢١٧، واحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥- ١٩٨٠، المصدر السابق، ص١١٦.

[lxi] ابراهيم الداقوقي، الاحزا السياسية واتجاهات السياسة في تركيا الحديثة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية: تركيا، بحث رقم (٢) ، الجامعة المستنصرية، السنة بلا، ص٢٦.

[lxii] ابراهيم خليل احمد ومجموعة باحثين، المصدر السابق، ص٥٢.

[lxiii] فيروز أحمد، المصدر السابق، ص٢٩٠-٢٩٢.

[lxiv] التطورات السياسية في تركيا، بحوث وتقارير، وكالة الانباء العراقية، العدد ٣٣٨، بغداد ، ١٩٧٦، ص٦-٧.

[lxv] قبل وقوع انقلاب ٢٧ آيار ١٩٦٠ كان غوموش بالا قائداً للجيش الثالث، قد انتشرت دعاية ضده بأنه عارض الحركة الانقلابية، وقد اختير في آب ١٩٦٠ عضواً في برنامج تجديد القوات المسلحة، للتفاصيل ينظر الى: احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠، المصدر السابق، ص١٧٥.

[lxvi] سليمان ديميريل: ولد عام ١٩٢٤ في قرية (اسلام كوي) غرب الاناضول، وبعد ان اكمل دراسته الاولية دخل الجامعة التكنولوجية في اسطنبول ومنح منها شهادة الدبلوم في الهندسة عام ١٩٤٨ ثم حصل على شهادة الدكتوراه من الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٤، أنتخب عام

١٩٦٤ رئيساً لحزب العدالة وتقلد عدة مناصب اهمها رئاسة الحكومة لمرات عدة، لمزيد من التفاصيل ينظر الى، فاضل كاظم حسين، الاحزاب السياسية في تركيا: دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨، ص٥٧.

[lxvii] نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، صبرا للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٨٦،ص٤٠.

[lxviii] ولد محمد علي ايبر في عام ١٩١٠ درس في فرنسا وتأثر هناك بالماركسية، عمل استاذ للقانون في جامعة اسطنبول، وهو من مؤيدي الحزب الديمقراطي ضد نظام الحزب الواحد، احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تريكا ١٩٤٥-١٩٨٠، المصدر السابق، ص٢٦٩-٢٧٠

[lxix] نوبار هوفسبيار ومجموعة باحثين، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥،ص١٦٣.

[lxx] ولد الب ارسلان توركيش في قربص عام ١٩١٧، اكمل دراسته الابتدائية فيها، هاجرت اسرته الى تركيا وهو في سن السادسة عشر، بعد تخرجه من المدرسة العسكرية في اسطنبول التحق بالجيش في عام ١٩٣٩، أرسل الى كلية الاركان في الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٤٨ لأكمال دراسته، برز توركيش في عام ١٩٦٠ حيث كان واحداً من الضباط الـ٣٨ الذين نفذوا الانقلاب العسكري في ٢٨ آيار ١٩٦٠، لمزيد من التفاصيل ينظر الى : رعد عبد الجليل مصطفى، العنف السياسي في تركيا دارسة في الاسباب والمظاهر، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، سلسلة الدراسات التركية، رقم ٣، السنة بلا، ص١٩-٢٠.

[lxxi] علي حسين احمد، المصدر السابق، ص٣٩.

[lxxii] شغل سنك يلليمنصب آمر الكلية العسكرية وعضو الحركة الانقلابية عام ١٩٦٠ ووزير دولة في وزارة جمال كورسيل، للتفاصيل انظر: طلال يونس احمد الجليلي، التيار الاسلامي في الحياة السياسية التركية ١٩٤٥-١٩٨٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المصول، ١٩٩٩، ص٩٣.

[lxxiii] احمد نوري النعيمي، الحركات الاسلامية في تركيا حاضرها ومستقبلها: دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، المصدر السابق، ص١١٧.

[lxxiv] شهدت مدة الستينات تنامياً واسعاً للتنظيمات الاسلامية على المستويين الرسمي والشعبي بوصف الدين هو الرابطة القوية والواسعة لكل قطاعات الشعب التركي وشرائحه الاجتماعية سواء كانوا حرفيين ام فلاحين ام عمالاً، المصدر: نول عبد الجبار سلطان الطائي، التطورات الداخلية

في تركيا ١٩٦٠– ١٩٨٠: دراسة تأريخية، أطروحة دكتوره غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢،ص٧٤.

[lxxv] نوال عبد الجبار سلطان الطائي، المصدر السابق، ص٧٣–٧٤.

[lxxvi] وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (١٩٦٠–١٩٨٠)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٥، ص٧٣.

[lxxvii] احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥– ١٩٨٠، المصدر السابق، ص١٩١–١٩٤.

[lxxviii] القادة هم كلاً من الجنرال ممدوح جاكماك رئيس الاركان العامة، والجنرال فاروق كورلر قائد القوة البرية، والادميرال جلال ايكوكلو قائد القوة البحرية، والجنرال محسن باتور قائد القوة الجوية، المصدر : وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (١٩٦٠–١٩٨٠)، المصدر السابق، ص٧٣.

[lxxix] فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد، ص٢٠٠٠، ص٣٣٠–٣٣٢.

[lxxx] ولد جودت صوناي عام ١٨٩٩، شغل منصب مدير الكلية العسكرية عام ١٩٤١، ترقى الى رتبة لواء عام ١٩٥٨ واصبح رئيساً للاركان العامة بعد انقلاب عام ١٩٦٠، استقال من منصبه عام ١٩٦٦، واصبح عضو في مجلس الشيوخ، انتخب في العام نفسه رئيساً للجمهورية خلفاً للجنرال جمال كورسيل، تولى الرئاسة حتى عام ١٩٧٣، لمزيد من التفاصيل ينظر الى : وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكريةالتركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (١٩٦٠–١٩٨٠) ، المصدر السابق، ص٧٤.

[lxxxi] ابراهيم خليل احمد ومجموعة باحثين ، المصدر السابق، ص٢٩٧.

[lxxxii] وهو استاذ القانون الدولي في جامعة انقرة وعضو حزب الشعب الجمهورية استقال من الحزب قبل ان يؤللف الوزارة لكي لا يكون حزبياً بناءاً على طلب من القيادة العسكرية، المصدر : وصال العزاوي، المؤسس العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية ١٩٦٠–١٩٨٠، المصدر السابق،ص٧٨.

[lxxxiii] حامد محمود ، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة٢، ٢٠٠٢، ص٢٦٨

[lxxxiv] كان فريد ميلين عضواً في حزب الشعب الجمهوري، الا انه انسحب من الحزب لينضم الى حزب الثقة عام ١٩٦٧، المصدر: وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية ١٩٦٠-١٩٨٠، المصدر السابق، ص٨٠.

[lxxxv] ابراهيم خليل احمد ومجموعة باحثين، المصدر السابق، ص٦١-٦٢.

[lxxxvi] وهو عديل رئيس الجمهورية جودت صوناي شغل منصب قائد للقوة البرية قبل ان يتم انتخابه رئيساً لهيئة الاركان العامة خلفاً للجنرال ممدوح جاكماك، صورته المؤسسة العسكرية على انه مصطفى كمال اتاتورك آخر.، وانه القادر على النهوض بتركيا، الا ان الاحزاب السياسية في المجلس الوطني الكبير رفضت ترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية. المصدر: وصال العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور اسياسي للمؤسسات العسكية التركية ١٩٦٠-١٩٨٠، المصدر السابق، ص٨٤.

[lxxxvii] فخري كورتورك: ولد في اسطنبول عام ١٩٠٣، تخرج من الاكاديمية البحرية عام ١٩٢٣، ومن كلية الحرب عام ١٩٣٣ شغل عدة مناصب مهمة كملحق بحري في البعثات الدبلوماسية التركية في خارج البلاد، واحيل على التقاعد بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠ وفي عام ١٩٦٨ اصبح عضو في مجلس الشيخ للتفاصيل انظر:

[lxxxviii] وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية، ١٩٦٠-١٩٨٠، المصدر السابق، ص٨٥.

[lxxxix] ابراهيم الداقوقي، الاحزاب السياسية واتجاهات السياسة في تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص٣٤.

[xc] فيروز احمد، المصدر السابق، ص٣٦٩.

[xci] ابراهيم خليل احمد ومجموعة باحثين، المصدر السابق، ص٦٧.